الأمم المتحدة

A/74/501/Add.1

الجمعية العامة

Distr.: General
11 May 2020
Arabic
Original: English

الدورة الرابعة والسبعون

البند 137 من جدول الأعمال

تحسين الحالة المالية للأمم المتحدة

الحالة المالية للأمم المتحدة

تقرير الأمين العام

إضافة

موجز

يستعرض هذا التقرير الحالة المالية للأمم المتحدة في ما يتعلق بعمليات الميزانية العادية وعمليات حفظ السلام والمحكمتين الجنائيتين الدوليتين حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2018 و 2019 وحتى 30 نيسان/أبريل 2019 و 2020، ويستكمِل المعلومات الواردة في التقرير السابق للأمين العام (A/74/501).

ويركّز التقرير أساساً على أربعة مؤشرات مالية رئيسية هي: الأنصبة المقررة الواجب دفعها؛ والأنصبة المقررة غير المسدَّدة؛ والموارد النقدية المتاحة؛ والمبالغ غير المسدَّدة المستحقة على المنظمة للدول الأعضاء المساهمة بقوات وبأفراد شرطة في عمليات حفظ السلام.

وفي عام 2019، كانت الأرصدة النقدية الإجمالية إيجابية بالنسبة لعمليات حفظ السلام والمحكمتين. غير أن عمليات حفظ سلام بعينها واجهت حالات عجز نقدي في فترات مختلفة، مما تطلب الاقتراض من عمليات حفظ السلام المنتهية وتسبب في حالات تأخير في سداد المدفوعات إلى البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة من أجل توفير السيولة النقدية للعمليات. وقد أتى قرار الجمعية العامة، كما هو مبيَّن في قرارها 307/73، الذي اتُّخذ بعد النظر في مقترحات الأمين العام لتحسين الحالة المالية للأمم المتحدة (A/73/809)، والذي يقضي برفع القيد المفروض على الاقتراض المتبادل لمبالغ نقدية بالنسبة للبعثات العاملة وتحديد وتحصيل الأنصبة المقررة لعمليات حفظ السلام لكامل فترة الميزانية، أتى ببعض التحسُّن، وإن يكن غير كاف، في السيولة الإجمالية لعمليات حفظ السلام العاملة.

120520 120520 20-06574 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

وتبذل الأمانة العامة قصـــارى جهدها للتعجيل بدفع المبالغ غير المســدَّدة المســتحقة عن القوات ووحدات الشـرطة المشـكلة، وكذلك المعدات المملوكة للوحدات. ومع ذلك، تشـير التوقعات لعام 2020 إلى أنه قد تحدث تأخيرات كبيرة في منتصف العام ما لم يتحسَّن الوضع النقدي في جميع البعثات بشكل ملحوظ.

وبالنسبة لعمليات الميزانية العادية، وصلت المنظمة في تشرين الأول/أكتوبر 2018 إلى عجز قدره 488 مليون دولار، وهو أعلى عجز يشـهده هذا العقد في ذلك الوقت. غير أن هذا الرقم القياسـي تم تجاوزه في تشـرين الثاني/نوفمبر 2019 بعجز قدره 520 مليون دولار، بل أوشكت المنظمة على استنفاد حسابات بعثات حفظ السـلام المنتهية. وفي عام 2020، من المتوقع أن تعيد الميزانية العادية النمط غير المسـتدام لاستنفاد احتياطيات السيولة بحلول شهر أيلول/سبتمبر حتى بعد اتخاذ العديد من التدابير الجريئة والمعمول بها بالفعل للحفاظ على النقدية، مما يجعل تنفيذ الولايات أكثر صـعوبة ويجبر على الإدارة المسـتمرة لتنفيذ البرامج رهناً بما تفرضه القيود المتعلقة بالسيولة.

وستكون الحصـيلة النهائية لعام 2020 للميزانية العادية وعمليات حفظ السـلام مرهونة بمدى وفاء الدول الأعضـــاء بالتزاماتها المالية. ويقدِّر الأمين العام الجهود التي بذلتها الدول الأعضـــاء التي دفعت أنصـبتها المقررة بالكامل وفي الموعد المحدد، ويحث بقية الدول الأعضـاء على بذل قصـارى جهدها لدفع أنصبتها غير المسدَّدة.

أولا - مقدمة

1 - يتضمن هذا التقرير تحديثاً للمعلومات المتعلقة بالحالة المالية للأمم المتحدة التي قدَّمها الأمين العام إلى الجمعية العامة في تقريره السابق (A/74/501) واستعراضاً للمؤشرات المالية حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2018 و 2019 وحتى 30 نيسان/أبريل 2019 و 2020.

2 - وفي هذا التقرير يجري النظر في الحالة المالية للأمم المتحدة في ما يتعلق بعمليات الميزانية العادية وعمليات حفظ السلام والمحكمتين الجنائيتين الدوليتين استناداً إلى المؤشرات الرئيسية الأربعة التي استُخدمت لقياس قوة المنظمة من الناحية المالية، وهي: الأنصبة المقررة الواجب دفعها؛ والأنصبة المقررة غير المسدَّدة؛ والموارد النقدية المتاحة؛ والمبالغ غير المسدَّدة المستحقة على المنظمة للدول الأعضاء المساهمة بقوات وبأفراد شرطة في عمليات حفظ السلام.

ثانياً - استعراض الحالة المالية

3 - وجّه الأمين العام رسائل إلى الدول الأعضاء في كانون الثاني/يناير وآذار/مارس 2020 بشأن أزمة السيولة المستمرة في المنظمة، في ما يتعلق بالميزانية العادية وعمليات حفظ السلام.

4 - وفي عام 2019، حُددت أنصبة مقررة تتعلق بالميزانية العادية وعمليات حفظ السلام والمحكمتين الدوليتين بمستويات أعلى مقارنة بالعام السابق، في حين حُددت الأنصبة المقررة المتعلقة بالمحكمتين بمستوى يقل عما كانت عليه في عام 2018. وفي نهاية عام 2019، كانت الأنصبة المقررة غير المسددة أعلى بالنسبة لجميع الفئات مما كانت عليه عند متم عام 2018. وإلى غاية 30 نيسان/أبريل 2020، كان مستوى الأنصبة المقررة غير المسددة أعلى بالنسبة للميزانية العادية وعمليات حفظ السلام، ولكنه كان أدنى بالنسبة للمحكمتين مقارنة بالسنة السابقة.

5 - وخلال عام 2019، كانت الأرصدة النقدية الإجمالية إيجابية بالنسبة لعمليات حفظ السلام والمحكمتين، في حين شهدت الميزانية العادية عجزاً أكبر مما كان عليه في عام 2018، على الرغم من اتخاذ العديد من التدابير للحفاظ على النقدية. كما أن بضع عمليات حفظ سلام بعينها واجهت حالات عجز نقدي في فترات مختلفة. وأتاح القرار الذي اتخذته الجمعية العامة في تموز/يوليه 2019 للسماح بالاقتراض (أو تجميع النقدية) بين جميع البعثات العاملة وتحديد وتحصيل الأنصبة المقررة للسنة بكاملها، أتاح سيولةً إضافية كان لها أثرٌ إيجابي في قدرة المنظمة على الوفاء بالالتزامات المتعهَّد بها للدول الأعضاء.

6 - وفي ما يتعلق بتكاليف القوات وتكاليف المعدات المملوكة للوحدات، كان مستوى المدفوعات غير المسددة المستحقة للدول الأعضاء في نهاية 2019 أقل مقارنة بالسنة السابقة، بسبب تجميع النقدية وتحديد الأنصبة المقررة مسبقاً للسنة بكاملها. وحتى 30 نيسان/أبريل 2020، أظهر مستوى المدفوعات غير المسددة للدول الأعضاء بعض التحسُّن مقارنة بالمستوى المسجَّل في نهاية عام 2019. وكان أيضاً أقل من المستوى المسجَّل حتى 30 نيسان/أبريل 2019. غير أنه قد تحدث تأخيرات كبيرة في رد التكاليف في حوالي منتصف عام 2020 إذا لم تُستلم الاشتراكات بالكامل.

7 - وعلى الرغم من التدابير المتخذة في كانون الثاني/يناير 2019 لمواءمة النفقات مع التدفقات النقدية، شهدت الميزانية العادية عجزاً كبيراً في المبالغ النقدية ابتداء من تموز/يوليه من تلك السنة واستمر

ذلك حتى نهايتها. واستُنفدت احتياطيات السيولة بحلول نهاية أيلول/سبتمبر، وتم سد العجز النقدي بالاقتراض من حسابات حفظ السلام المنتهية للسنة الثانية على التوالي. وفي شهر تشرين الأول/أكتوبر، بدأ العمل بتدابير مؤقتة استثنائية لإبطاء التدفقات النقدية الخارجية وضمان دفع مرتبات الموظفين وفواتير البائعين. وبشكل عام، كانت الحالة المالية المؤلمة في عام 2019 نتيجة لأزمة سيولة مستفحِلة في المنظمة، تسبَّبت فيها بشكل رئيسي زيادة المتأخرات والتأخر في دفع الأنصبة المقررة. وفي كانون الثاني/يناير 2020، تم تخفيف بعض التدابير المؤقتة. ومع ذلك، بلغت المبالغ غير المسدَّدة المستحقة على الدول الأعضاء 2,27 بليون دولار لعمليات الميزانية العادية في آذار/مارس، مما استلزم اتخاذ قرار بتعليق إجراءات استقدام الموظفين مؤقتاً ومواصلة الحد من النفقات غير المتعلقة بالوظائف.

8 - ومن المتوقع أن تؤدي الزيادة في المتأخرات في نهاية عام 2019 ونمط سداد المدفوعات للميزانية العادية المتدهور في عام 2020 مرة أخرى إلى استنفاد جميع احتياطيات السيولة بحلول أيلول/سبتمبر 2020، حتى بعد فرض ضوابط على الإنفاق. ولن يكون الاقتراض من نقدية بعثات عمليات حفظ السلام المنتهية كافياً لضمان التنفيذ الكامل للبرامج التي ستظل مقيدة بالسيولة.

ألف - الميزانية العادية

9 - واجهت الميزانية العادية مشاكل خطيرة في السيولة في السنوات الأخيرة. فقد بدأت حالات العجز النقدي تحدث أول الأمر في النصف الأول من العام. واستُنفدت موارد صندوق رأس المال المتداول والحساب الخاص للأمم المتحدة بحلول أيلول/سبتمبر، مما أجبر عمليات الميزانية العادية على الاستمرار عن طريق اقتراض مبالغ نقدية من عمليات حفظ السلام المنتهية. ونتيجة لأزمة السيولة الحادة، اضطرت المنظمة إلى الاعتماد على الاقتراض من صندوق رأس المال المتداول والحساب الخاص وبعثات حفظ السلام المنتهية خلال خمسة عشر شهراً من الأربعة وعشرين شهراً لعامي 2018 و 2019.

10 - وبحلول نهاية تشرين الأول/أكتوبر 2018، بلغ العجز النقدي في الميزانية العادية أعلى مستوى له عند 488 مليون دولار، على الرغم من تنفيذ العديد من تدابير ضبط الإنفاق. وفي ذلك الوقت، استُنفدت تماماً الاحتياطيات البالغ قدرها 353 مليون دولار (150 مليون دولار من صندوق رأس المال المتداول و 203 ملايين دولار من الحساب الخاص). وبلغ العجز، بعد أخذ تلك الاحتياطيات في الاعتبار، 135 مليون دولار، وغُطي هذا العجز بالاقتراض من حسابات عمليات حفظ السلام المنتهية. وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2019، وصل العجز النقدي نقطة بارزة مؤسفة تمثلت في رقم قياسي بلغ 520 مليون دولار، واقترب إلى حد خطير من استنفاد إجمالي النقدية المتاح في حسابات عمليات حفظ السلام المنتهية.

11 - وفي عام 2019، واصلت الأمانة تنفيذ تدابير لتحسين مواءمة النفقات مع التدفقات النقدية المتوقعة من أجل التخفيف من حدة مشاكل السيولة. ولولا هذه التدابير، لكانت الميزانية العادية أظهرت رصيداً نقدياً سلبياً يبلغ حوالي 600 مليون دولار في تشرين الأول/أكتوبر. وعلى الرغم من تلك التدابير، نُفذت في أوائل تشرين الأول/أكتوبر 2019 تدابير استثنائية إضافية لاحتواء التكاليف درءاً لأزمة سيولة أكبر. وكان من الممكن أن يؤدي التقاعس عن القيام بذلك إلى تعطيل افتتاح مناقشة الجمعية العامة والاجتماعات الرفيعة المستوى المقررة في خريف عام 2019. وبيّن الوضع النهائي في 31 كانون الأول/ديسمبر 2019 عجزاً نقدياً قدره 332 مليون دولار، غُطي بواسطة رأس المال المتداول الصندوق والحساب الخاص. وفي عامي 2018 و 2019 على السواء، انتهى العام بعد استنفاد جميع احتياطيات السيولة من الميزانية العادية تقريباً؛

وبالتالي استهلت المنظمة العام الجديد في عامي 2019 و 2020 بمخزون سيولة يكاد لا يُذكر. ومع ذلك، كانت الحالة عند نهاية عام 2019 أسوأ مما كانت عليه عام 2018، حيث تحقق جزئياً احتواء العجز في حدود احتياطيات السيولة في الميزانية العادية من خلال تأخير النفقات من أجل تأجيل التدفقات النقدية حتى عام 2020.

12 - وانتهى عام 2019 بمستوى غير مسبوق من الأنصبة المقررة غير المسدَّدة وصل إلى 711 مليون دولار، وهو أعلى مستوى له في السنوات العشر الماضية، مما يزيد من تفاقم هذا الوضع غير المستقر بالفعل.

13 - وفي عام 2020، حُدد مستوى الأنصبة المقررة بما مقداره 2,87 بليون دولار، أي بزيادة 18 مليون دولار عن مستوى الأنصبة المقررة المحدَّدة في عام 2019. وعند بداية عام 2020، استُلمت مساهمات كافية مكّنت من تخفيف بعض تدابير الاحتواء، غير أن ذلك الوضع لم يدم طويلا إذ تخلَّفت المساهمات الواردة عن التوقعات الأولية بحوالي 220 مليون دولار، بسبب التحولات السلبية في أنماط الدفع. ودُعيت المنظمة إلى اتخاذ إجراءات حاسمة لتنفيذ تدابير إضافية لحفظ النقدية، بما في ذلك التعليق المؤقت لجميع عمليات استقدام الموظفين الخاصة بعمليات الميزانية العادية. ووجّه الأمين العام أيضاً نداء إلى الدول الأعضاء يطلب إليها التعجيل بدفع مساهماتها وتأكيد توقيت مدفوعاتها. وبحلول متم شهر نيسان/أبريل 2020، تم تخفيف عجز الربع الأول من العام جزئياً، لكن المبالغ المجمّعة ظلت دون مستوى التقديرات بمقدار 81 مليون دولار.

14 - وبلغ مجموع المدفوعات المقبوضة حتى 30 نيسان/أبريل 2020 حوالي 1,8 بليون دولار وتضمنت استلام المدفوعات التي تأخرت في الربع الأخير من عام 2019. وعلى الرغم من تدفق تلك المدفوعات، كانت الاشتراكات المقررة غير المسددة حتى 30 نيسان/أبريل 2020 أعلى بمقدار 99 مليون دولار عما شهدته نفس الفترة من عام 2019.

15 - وبحلول نهاية عام 2019، كان ما مجموعه 146 دولة عضواً قد سددت أنصبتها المقررة للميزانية العادية بالكامل، أي أقل بست دول عن الدول التي قامت بذلك في نهاية عام 2018. ويود الأمين العام أن يشكر الدول الأعضاء الـ 146 التي أوفت بالتزاماتها كاملة في ما يتعلق بالميزانية العادية بحلول 31 كانون الأول/ديسمبر 2019 ويدعو الدول الأعضاء الأخرى إلى أن تحذو حذوها.

16 - ومؤخراً، وحتى 30 نيسان/أبريل 2020، كانت 87 دولة عضواً قد سددت أنصبتها المقررة للميزانية العادية بالكامل، مقارنة بـ 89 دولة في التاريخ ذاته من عام 2019. ومن بين تلك الدول الأعضاء، كانت 35 دولة قد سددت أنصبتها المقررة خلال فترة استحقاق سدادها المحدَّدة في ثلاثين يوماً، وبالتالي في الوقت المحدد. ويود الأمين العام أن يشيد بتلك الدول الأعضاء الـ 87 على دعمها لعمل المنظمة ويحث جميع الدول الأعضاء الأخرى على دفع أنصبتها المقررة بالكامل في أقرب وقت ممكن.

باء - عمليات حفظ السلام

17 - تختلف الفترة المالية لعمليات حفظ السلام عن الفترة المالية للميزانية العادية، فهي تمتد من 1 تموز/يوليه إلى 30 حزيران/يونيه وليس من 1 كانون الثاني/يناير إلى 31 كانون الأول/ديسمبر، وتُحدَّد الأنصبة المقررة لكل عملية بمعزل عن غيرها.

18 - وفي نهاية عام 2019، بلغت الأنصبة المقررة غير المسدَّدة لعمليات حفظ السلام ما قدره 3,4 بلايين دولار. وفي عام 2020، حُددت أنصبة مقررة تبلغ 665 مليون دولار ووردت مدفوعات تبلغ حوالي 1,8 بليون دولار. وحتى 30 نيسان/أبريل 2020، بلغ مستوى الأنصبة المقررة غير المسددة 2,2 بليون دولار. ويبيّن استعراض الأنصبة المقررة غير المسددة لعمليات حفظ السلام حتى 30 نيسان/أبريل 2020 أن المبلغ غير المسدَّد وقدره 2,2 بليون دولار يضم مبلغ 1,8 بليون دولار مستحق لبعثات عاملة ومبلغ 398 مليون دولار مستحق لبعثات منتهية. وبالنسبة للبعثات العاملة، يتعلق مبلغ 340 بليون دولار بالأنصبة المقررة لعام 2020، بينما يتعلق مبلغ قدره 1,5 بليون دولار بأنصبة مقررة محددة خلال عام 2019 أو قبله.

19 - وإلى غاية 31 كانون الأول/ديسمبر 2019، كانت 41 دولة عضواً قد سددت جميع الأنصبة المقررة المستحقة والواجبة الدفع، أي أقل بأربع دول عن الدول التي قامت بذلك حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2018. ويود الأمين العام أن يعرب عن شكر خاص لتلك الدول الأعضاء الـ 41 على تلك المدفوعات.

20 - وحتى 30 نيسان/أبريل 2020، بلغ عدد الدول الأعضاء التي سددت جميع الأنصبة المقررة لحفظ السلام المستحقة والواجبة الدفع 42 دولة، مقارنة بـ 45 دولة في التاريخ ذاته من عام 2019. ويود الأمين العام أن يشيد إشادة خاصة بتلك الدول الأعضاء الـ 42 على جهودها.

21 - وقررت الجمعية العامة، في قرارها 307/73، بعد النظر في مقترحات الأمين العام لتحسين الحالة المالية للأمم المتحدة (A/73/809)، أن يحدِّد الأمين العام الأنصبة المقررة لعمليات حفظ السلام لكامل فترة الميزانية، بما فيها الفترة التي لم يوافق لها مجلس الأمن بعد على الولاية، على أساس أن النصيب المقرَّر "المسبق" سيُعتبر واجب السداد في غضون 30 يوماً من التاريخ الفعلي لتمديد الولاية. وبلغ المبلغ المقدَّر في تموز/يوليه 2019 للفترة "التي لم تصدر لها الولاية" 2,4 بليون دولار.

22 - وعقب تحديد الأنصبة المقررة في تموز/يوليه 2019، سددت الدول الأعضاء طوعاً مدفوعات مبكرة لفترات لم تصدر لها ولاية وقت إعداد هذا التقرير، بلغ مجموعها 315 مليون دولار. وإلى جانب قرار الجمعية العامة، الوارد أيضاً في قرارها 307/73، والقاضي برفع القيود المفروضة على الاقتراض المتبادل للنقدية بالنسبة للبعثات العاملة، أدى تحديد وتحصيل الأنصبة المقررة للفترات التي لم تصدر لها الولاية إلى بعض التحسُّن في السيولة العامة المتاحة لعمليات حفظ السلام العاملة.

23 - وفي وقت إعداد هذا التقرير، سددت 25 دولة عضواً كامل أنصبتها عن سنة حفظ السلام بأتمها، بما في ذلك الفترة التي لم تصدر لها الولاية. ويود الأمين العام أن يشكر هذه الدول الأعضاء على مدفوعاتها الإضافية لجميع عمليات حفظ السلام.

24 - وعندما لا تكون الاحتياطيات النقدية في كل من العمليات كافية لتغطية تكاليف التشغيل، يزداد احتمال تأخير رد التكاليف إلى البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة. أما في ما يتعلق بالمدفوعات المستحقة للدول الأعضاء، فقد بلغ مجموع المبالغ المستحقة للقوات ووحدات الشرطة المشكّلة والمعدات المملوكة للوحدات 928 مليون دولار في نهاية عام 2019، مما يمثل نقصاناً قدره 153 مليون دولار عن مبلغ 1081 1 مليون دولار المستحق في نهاية عام 2018، ويعود ذلك جزئياً إلى قرار الجمعية العامة في قرارها 307/73 القاضي بالسماح بالاقتراض المتبادل للنقدية بالنسبة للبعثات العاملة.

25 - وحتى 30 نيسان/أبريل 2020، بلغ مجموع الخصوم المتعلقة بالمدفوعات للدول الأعضاء مقابل القوات ووحدات الشرطة المشكلة والمعدات المملوكة للوحدات 124 1 مليون دولار، ولا يُستحق منها 597 مليون دولار إلا في حزيران/يونيه خلال دورة المدفوعات الفصلية. ومن أصل 527 مليون دولار مستحقة الدفع بالفعل حتى نهاية آذار/مارس 2020، يتعلق 86 مليون دولار ببعثات حفظ سلام منتهية، ليتبقى بذلك رصيد قدره 441 مليون دولار لعمليات حفظ السلام العاملة.

26 - وقد سُددت في حينها المدفوعات المتعلقة بتكاليف القوات ووحدات الشرطة المشكّلة لجميع البعثات حتى تشرين الثاني/نوفمبر 2019، باستثناء المدفوعات الخاصة بالعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور. وسُددت المدفوعات المتعلقة بالمعدات المملوكة للوحدات للبعثات العاملة حتى أيلول/سبتمبر 2019، باستثناء العملية المختلطة. وبفضل المبالغ المجمّعة مؤخراً من الاشتراكات المقررة، التي بلغ مجموعها ما يزيد قليلا على بليون دولار في نيسان/أبريل 2020، ستسدَّد جميع المدفوعات المتعلقة بالقوات ووحدات الشرطة المشكلة والمعدات المملوكة للوحدات للعمليات النشطة والتي هي مستحقة الدفع بحلول آذار/مارس 2020، باستثناء المدفوعات الخاصة بالعملية المختلطة، في منتصف أيار/مايو. غير أن مدفوعات الدورة الفصلية لحزيران/يونيه 2020 ستكون رهينة بتحصيل مبالغ إضافية في أيار/مايو وحزيران/يونيه.

27 - والأمين العام ملتزم بالوفاء بالالتزامات المستحقة على المنظمة للدول الأعضاء المساهمة بقوات ومعدات بأسرع ما يمكن، كلما سمحت حالتها النقدية بذلك. وفي هذا الصدد تخضع الحالة النقدية لعمليات حفظ السلام للرصد باستمرار وتضع المنظمة في مقدمة أولوياتها تسديد أقصى قدر من المدفوعات الفصلية استناداً إلى المبالغ النقدية والبيانات المتاحة لديها. ولتسديد تلك المدفوعات، تعوِّل الأمم المتحدة على وفاء الدول الأعضاء بالتزاماتها المالية كاملة في مواعيدها، وتعوّل أيضاً على سرعة وضع الصيغ النهائية لمذكرات التفاهم المبرمة مع المساهمين بمعدات مملوكة للوحدات. وقد أدت قرارات الجمعية العامة القاضية بالسماح بالاقتراض المتبادل بين البعثات وتحديد الأنصبة المقررة لكامل فترة الميزانية إلى تحسُّن إمكانيات تسوية الالتزامات تجاه الدول الأعضاء، ولكنها لم تكن كافية لتيسير تسوية جميع المدفوعات في الوقت المحدد.

جيم - المحكمتان الدوليتان

28 - حتى 30 نيسان/أبريل 2020، بلغت الأنصبة المقررة غير المسددة للمحكمتين الدوليتين ما قدره 83 مليون دولار، يشمل 51 مليون دولار مستحقاً للآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين الدوليتين، ومبلغ 25 مليون دولار مستحقاً للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، ومبلغ 7 ملايين دولار مستحقاً للمحكمة الجنائية لرواندا.

29 - وبحلول 30 نيسان/أبريل 2020، كانت 70 دولة من الدول الأعضاء قد سددت بالكامل ما عليها لآلية تصريف الأعمال المتبقية (حُددت آخر أنصبة لها في عام 2020)، بينما سدَّدت 160 دولة ما عليها بالكامل للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة (حُددت آخر أنصبة لها في عام 2018)، وسدَّدت 182 دولة ما عليها للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا (حددت آخر أنصبة لها في عام 2016). وعموماً، سدَّدت 70 دولة عضواً اشتراكاتها المقررة كاملة للمحكمتين، مقابل 65 دولة عضواً في التاريخ ذاته من عام 2019.

30 - وكان الوضع الشهري للأرصدة النقدية للمحكمتين إيجابياً على مدى السنوات الثلاث الماضية. وستتوقف الحصيلة النهائية لعام 2020 على استمرار الدول الأعضاء في الوفاء بالتزاماتها المالية تجاه المحكمتين.

ثالثاً - استنتاجات

31 - يود الأمين العام أن يشيد بوجه خاص بالدول الأعضاء الـ 43 التي سددت جميع الأنصبة المقررة المستحقة والواجبة الدفع بالكامل حتى وقت إعداد هذا التقرير، وهي: أرمينيا، وإسبانيا، وأستراليا، وإستونيا، وألبانيا، وألمانيا، وأيرلندا، وآيسلندا، وإيطاليا، والبحرين، وبربادوس، والبرتغال، وبلجيكا، وبلغاريا، وتشيكيا، وتوفالو، والجزائر، وجورجيا، والدانمرك، ورواندا، وسلوفاكيا، وسنغافورة، والسويد، وسويسرا، وصربيا، والصين، وفنلندا، وقبرص، وكازاخستان، وكندا، ولاتفيا، ولكسمبرغ، وليختنشتاين، ومالطة، وماليزيا، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، وموناكو، والنرويج، والنمسا، ونيوزيلندا، والهند، وهنغاريا، وهولندا.

32 - وما زالت الحالة المالية للمنظمة رهينة بمدى وفاء الدول الأعضاء بالتزاماتها المالية بالكامل وفي حينها. وسيظل تنفيذ البرامج المموّلة من الميزانية العادية محدوداً بسبب التنبؤات المتعلقة بالسيولة والشكوك التي تحوم حول حجم وتوقيت مدفوعات الأنصبة المقررة. وتتعهد الأمانة العامة باستخدام الأموال التي عهد بها إليها بطريقة فعالة من حيث التكلفة وبتقديم معلومات عن استخدامها بأقصى قدر من الشفافية.